او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر
وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر او على اقحام
ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته
اليه لملابسته اياه حكاه ابو البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة
بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث
فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بنا انتهى تصريح ببعض تغيير
ونقل شيخنا عن حواشي الجامي انه لا يتصور الرفع في تابع
العلم الموصوف بابن اذا كان ابي العلم الموصوف بابن مفتوحا
ثم نقل عن الطيبي ما نصه واعلم انه لا يجوز في تابع العلم
الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب
العاقل كما جزم به الفصاح وصرح به غيره انتهى ومقتضى
النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى
الثاني عدم تصور رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند
ضمه ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخرج قوله يا حكم
ابن المنذر الخ من الرجز الحذيل سنذكره اذا قررنا هناك
والمراد فتح ضم النسبة المهملة ما يعم فوق محل الدار قوله
شرط جواز الامرين حاصل ما ذكره الشم والشمني من الشروط
ستة وشرط في التسهيل سابعا وهو ان يكون المنادى
ظاهر الضم بان يكون صحيح الاخر كزيد بكر الشم وشرط النووي
في شرح مسلم ان تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين
التذكير وغلطوه في نحو يا زيد بن فاطمة كما زيد بن عمرو كذا
في الفارضي قال شيخنا وينبغي ان يزاد كون لفظ ابن مفردا
لا مثنى ولا مجموعا قوله ولا لامه الخ بقي ذلك اي بان ابنا
في المثال محتملا للوصفية وغيرها قوله ويلي الابن علم معطوف
على بلي الاول والواو فيه لمنع الجمع او اثبات انتفاء احدهما كما في نحكم
الضمير قوله وعلى هذا قالا حذف اي الجواب بل هو مذكور
لكن فيه حذف في الجواب المذكور وفي امتناع الاول ايضا
ارتكاب ضرورة ان شرط حذف الجواب ان يكون الشرط فعلا

ماضيا

اي واجب اذا هو

ماضيا فيجب كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد
قوله ومعنى البيت ان الضم متحتم عند فقد شرط من الشروط
المذكورة يعني الشروط الاربعة المشار اليها بقوله والضم الخ لا يميل
بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة
وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بانهم يعلم من البيت الاول وجوب
الضم عند فقد شرط من شروط اربعة فكيف قال من الشروط
المذكورة واذا اردت استقصاء مختبرات الشروط الستة المذكورة
متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادي مفردا نحو يا عبد الله
ابن زيد ويا ابا لهم نحو يا رجل ابن زيد ويكون بعده ابن نحو يا زيد
الفاضل ويكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل بن عمرو ويكون
صفة له نحو يا زيد ابن اخينا فيجب النصب بلا اولا والضم في البقية
قوله يا رجل بن عمرو وبجواز الضم في هذا المثال تظهر
انه تقدم انه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة بقوله
ويجوز نصبها ما وصف الخ الا ان يجعل وجوب الضم تشبيها
بمعنى امتناع الفتح للاتباع او للتركيب فتشبه قوله ويا زيد
الفاضل بصدق هذا انما يدل الا بن على الصرف المسالة بنفي
الموضوع ستر وقد تسامح البعض التصرف فوجه بصدق المسالة
بنفي الموضوع صدق قم بل الا بن على ما يبا زيد الفاضل بن عمرو فتامل
قوله وانتفال الا بن الخ ابي وانتفا انتفال الخ وكذا قوله
والوصف به الخ قوله ولم يشترط هذا ابي كونه الوصف ابنا
فاجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح بنا على ان
علة الفتح التركيب وقد جا نحو يا رجل ظريف بفتحهما فجعلوا ذا دليلا
هنا انتهى قوله فما كيب ابن مامة هو الذي اشار فيه بالما
وما بن عطفا او ابن اروى او سعدي هو لحاتم الشهير قوله
بفتح خرج على ان اصله يا عمر ابا الا ان عند من يجيز الحذف في غير
الندبة فالاستغاثة والتنبيه او ان اصله يا عمر ابا للتنوين
المضرورة ثم حذف لالتقا الساكنين زكريا وفي التصريح الثاني
لتقرر ظاهر قوله فكذلك عند الجمهور ابي لان مذهبهم ان الفتح
في الاول ليس للتركيب بل للاتباع او اضافته الى ما بعد ابن نعم

لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط
افراد العلم الموصوف بابن
لانا نقول هذا يودي الى الافادة
مثاله اشتراط افراد العلم
المضاف اليه ابن ايضا وهو
باطل ع

الجواد الطائي المشهور
ورواية المغني والعيني وابن
سعدي قال السيوطي وهو
شواهده هو اوس بن حارثة
الطائي وسعدى امه اهو كذا
قال والصواب عمرو بن عبد
الله الخ وفي كلام شيخنا السيد المقفى
ما فيه والمراد بعمر عمر بن
الخطاب رضي الله عنه كما قاله السيوطي

وليخفى اخذ هذا من منبع
المصنف

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)